

The Alliance's Strategic Concept

المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو

المصادق عليه من قبل رؤساء ورؤساء حكومات الدول المشاركة في اجتماع مجلس شمالي الأطلسي الذي عُقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من إبريل 1999

المقدمة

1. صادق رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة حلف شمالي الأطلسي الناتو على المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، وذلك في مؤتمر قمتهم الذي عُقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في أبريل 1999.
2. نجح حلف الناتو في ضمان الحرية لدوله الأعضاء، وتمكن من منع نشوب حرب في أوروبا طوال سنوات الحرب الباردة الأربعين. فمن خلال جمعه بين الدفاع والحوار، تمكن الحلف من الاضطلاع بدور لا غنى عنه في التوصل إلى نهاية سلمية للمواجهة بين الشرق والغرب. وقد تجسدت التغييرات المفاجئة في وجهات النظر الاستراتيجية الأوروبية — الأطلسية، والتي جاءت نتيجة لنهاية الحرب الباردة، في المفهوم الاستراتيجي للحلف الذي تم إقراره في عام 1991. لكن حصلت تطورات مهمة كثيرة منذ ذلك الحين، سواء على الصعيد السياسي أو الأمني.
3. كما أفسحت مخاطر الحرب الباردة المجال أمام المزيد من الطموحات الواعدة، والصعبة في الوقت نفسه، وكذلك المزيد من الفرص والمجازفات الجديدة. فالعالم يشهد حالياً قيام أوروبا جديدة تتصف بالمزيد من التوحد والتكامل، بالإضافة إلى قيام بنية أمنية أوروبية — أطلسية يؤدي فيها حلف الناتو دوراً مركزياً. كما كان الحلف في صميم الجهود الرامية لتأسيس أنماط جديدة من التعاون والفهم المتبادل عبر المنطقة الأوروبية — الأطلسية، وألزم نفسه بالمزيد من النشاطات الجديدة

الضرورية لتحقيق المزيد من الاستقرار. وقد عبر الحلف عن عميق التزامه من خلال الجهود التي يبذلها لوضع حد للمعاناة الإنسانية الهائلة التي سببها النزاع في دول البلقان. كما شهدت السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تطورات مهمة أيضاً على صعيد الحد من انتشار الأسلحة، وهي عملية يلتزم بها الحلف كلياً. أما دور الحلف في هذه التطورات الإيجابية فقد تعزز بالتكيف الشامل لكل من توجهاته وإجراءاته وبنيته مع الأوضاع الأمنية الجديدة. ومع ذلك، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة ظهور مخاطر جديدة معقدة تهدد السلام والاستقرار الأوروبي - الأطلسي، وتشمل ما شهدته بعض الدول من قمع واضطهاد وصراع عرقي وضائقة اقتصادية وانهايار للأنظمة السياسية، بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل.

4. يضطلع الحلف بدور لا غنى عنه في توطيد التغييرات الإيجابية الحاصلة مؤخراً والمحافظة عليها، وكذلك في مواجهة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية. ولهذا كان للحلف جدول أعمال كثير المطالب. فيتوجب عليه أن يحمي المصالح الأمنية المشتركة في بيئة متقلبة في أغلب الأحيان، وأن يحافظ على الدفاع الجماعي ويعزز الروابط عبر الأطلسي، إضافة إلى ضمان قيام توازن يسمح للحلفاء الأوروبيين بتقلد المزيد من المسؤوليات. كما يجب عليه أن يوطد علاقاته مع شركائه وأن يكون جاهزاً لضم دول جديدة إلى عضويته. وقبل كل شيء، يجب على الحلف أن يبقى على كل من الإرادة السياسية والوسائل العسكرية التي تتطلبها كافة المهمات التي يقوم بها.

5. سيقوم هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد بتوجيه الحلف أثناء تنفيذه بنود جدول الأعمال هذا. وهو يعبر عن الهدف الدائم من وجود الحلف، ويعبر كذلك عن طبيعته وعن المهمات الأمنية الأساسية المنوطة به. ثم إنه يحدد الملامح الرئيسية لبيئة الأمن الجديدة، ويحدد عناصر توجه الحلف نحو الأمن، ويضع الخطوط العريضة لمزيد من التكيف والتأقلم في صفوف قواته العسكرية.

الجزء الأول – أهداف الحلف ومهامه

6. إن الهدف الأساسي والدائم من وجود الحلف، كما نصت عليه معاهدة واشنطن، هو أن يحمي حرية وأمن جميع دوله الأعضاء بالوسائل السياسية والعسكرية. وقد كافح الحلف ومنذ إنشائه من أجل فرض النظام وتحقيق السلام العادل والدائم في أوروبا، وذلك بالاستناد إلى القيم المشتركة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. وسيواصل الحلف القيام بتلك الأعمال. إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يتعرض لمخاطر نشوب أزمات ونزاعات تؤثر في أمن المنطقة الأوروبية – الأطلسية. ولهذا، فإن الحلف لا يضمن الدفاع عن دوله الأعضاء فقط، بل يساهم في تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

7. يجسد الحلف صلة الوصل التي تربط عبر الأطلسي بين أمن أمريكا الشمالية وأمن أوروبا على نحو دائم. يجسد كذلك عملياً تلك الجهود الجماعية لخدمة المصالح العامة للدول الأعضاء فيه.

8. إن المبدأ الأساسي الذي يوجه أعمال الحلف هو الالتزام المشترك والتعاون المتبادل بين الدول ذات السيادة بهدف الحفاظ على أمن موحد وغير مجزأ لجميع دوله الأعضاء. ويضمن تضامن وتماسك دول الحلف، من خلال التعاون اليومي في كل من المجالين السياسي والعسكري، ألا تضطر إحدى دوله للاعتماد على جهودها الوطنية الخاصة في التعامل بمفردها مع التحديات الأمنية الأساسية. لكن هذا لا يعني حرمان الدول الأعضاء حقها وواجبها في تحمل مسؤولياتها للدفاع عن سيادتها، علماً أن الحلف يمكنها، من خلال الجهود الجماعية، من تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة بتأمين أمنها الوطني.

9. ويساهم الشعور بتساوي الأمن بين الدول الأعضاء في الحلف في تأمين استقرار المنطقة الأوروبية – الأطلسية، بغض النظر عن الاختلافات في ظروف تلك الدول أو في قدراتها العسكرية الوطنية. ثم إن الحلف لا يسعى إلى تحقيق هذه المنافع لدوله الأعضاء فقط، بل يتعهد بتوفير الظروف التي تؤدي إلى قيام المزيد من الشراكات

والتعاون والحوار مع الدول الأخرى التي تشترك مع الحلف في أهدافه السياسية الواسعة.

10. ولتحقيق هدفه الأساسي، كتتحالف يضم الدول الملتزمة بمعاهدة واشنطن وميثاق الأمم المتحدة، يقوم الحلف بالمهام الأمنية الأساسية التالية:
الأمن: يقوم الحلف بدوره كمؤسسة لا غنى عنها لتحقيق بيئة أمن أوروبية —
أطلسية مستقرة، مستنداً إلى نمو المؤسسات الديمقراطية والالتزام بالحل السلمي
للنزاعات، بحيث لا تتمكن أي دولة من إخافة أو إجبار أي دولة أخرى عن
طريق التهديد أو استخدام القوة.

الاستشارة: يعمل الحلف، وبحسب ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة
واشنطن، كمنتدى رئيسي للاستشارات للدول عبر الأطلسي بشأن أي من
القضايا التي تؤثر في مصالحها الحيوية، ويشمل ذلك التطورات المحتملة التي قد تمثل
خطراً على أمن الدول الأعضاء، وكذلك لتنسيق جهودها في المجالات ذات
الاهتمام المشترك.

الردع والدفاع: يؤمن الحلف الردع والدفاع ضد أي تهديد بالعدوان على أي من
دوله الأعضاء وذلك بحسب ما نصت عليه المادتان الخامسة والسادسة من معاهدة
واشنطن.

ولكي يتمكن الحلف من تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية —
الأطلسية، يجب أن يتضمن دوره ما يلي:

- إدارة الأزمات: يبقى الحلف جاهزاً ومستعداً للمساهمة الجديدة في منع
النزاعات وللقيام بدور فاعل في إدارة الأزمات، ويشمل ذلك عمليات

التعامل مع الأزمات. ويقوم الحلف بهذا الدور حالة بحالة وبالإجماع، وبالاستناد إلى ما نصت عليه المادة السابعة من معاهدة واشنطن.

● الشراكات: يقوم الحلف بتشجيع الشراكات والتعاون والحوار على نطاق واسع مع الدول الأخرى في المنطقة الأوروبية – الأطلسية، بهدف زيادة الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع التحالف.

11. يواصل الحلف احترام المصالح الأمنية المشروعة للآخرين، والبحث عن حل سلمي للنزاعات كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لغرض تحقيق أهدافه وإنجاز مهماته الأمنية الأساسية. كما يشجع الحلف على قيام علاقات صداقة دولية سلمية ويستمر في دعم المؤسسات الديمقراطية. ولا يرى الحلف نفسه خصماً لأي دولة في العالم.

الجزء الثاني – رؤى استراتيجية

البيئة الاستراتيجية الناشئة

12. يمارس الحلف نشاطه في بيئة دائمة التغير. وعلى الرغم من أن التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة كانت إيجابية عموماً، فإن الحيرة والمخاطرة تبقيان قائمتين، ويمكن أن تتطور أي منهما لتتحول إلى أزمة حادة. وفي هذا السياق المتغير، أدى حلف الناتو دوراً أساسياً في تعزيز الأمن الأوروبي – الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة. فما قام به الحلف من دور سياسي متنامٍ، تمثل بإقامة المزيد من الشراكات السياسية والعسكرية والتعاون والحوار مع دول أخرى مثل روسيا وأوكرانيا ودول الحوار المتوسطي، بالإضافة إلى انفتاحه المستمر للقبول بضم أعضاء جدد؛ وتعاونه المستمر مع المنظمات الدولية الأخرى؛ والتزامه بمنع النزاعات وإدارتها، ويشمل ذلك عمليات دعم السلام، كما حصل في دول

البلقان: جميع هذه الجهود تعكس تصميمه على تشكيل بيئته الأمنية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية.

13. في هذه الأثناء، نجح الحلف في التكيف والتأقلم مع الأوضاع الجديدة في العالم ليعزز من قدراته على المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية. فقام بعملية إصلاح داخلي شملت من بين أمور عدة تشكيل هيكلية قيادة جديدة، تتضمن مفهوم قوة المهمة المشتركة، ووضع ترتيبات جديدة تسمح بالانتشار السريع لقوات الحلف بما يتناسب مع جميع مهماته، وإنشاء ما يُعرَف بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية في إطار الحلف.

14. قدمت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية مساهمات متميزة لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية. فقد أصبحت مساهمات مثل تلك المنظمات، والتي تهدف إلى تعزيز المتبادل لذلك الأمن والاستقرار، جزءاً رئيسياً من البيئة الأمنية.

15. يتحمل مجلس الأمن الدولي المسؤولية الأساسية في الحفاظ على السلام والأمن العالميين، وهو بذلك، يضطلع بدور حاسم في المساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية.

16. تُعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر منظمة شمولية للأمن في أوروبا. وعلى الرغم من أنها منظمة إقليمية، فإنها تضم في عضويتها كلاً من كندا والولايات المتحدة، وتضطلع بدور أساسي في الترويج للسلام والاستقرار، وتعزيز الأمن التعاوني، وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا. وتمارس هذه المنظمة نشاطاتها بفاعلية عالية وبخاصة في مجالات الدبلوماسية الوقائية ومنع النزاعات وإدارة الأزمات، وكذلك في مجال إعادة تأهيل الدول والمجتمعات في فترة ما بعد النزاعات. وقد طور حلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعاوناً عملياً ومباشراً بينهما، وبخاصة في ما يتعلق بالجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام في يوغسلافيا السابقة.

17. اتخذ الاتحاد الأوروبي عدداً من القرارات المهمة وأعطى دفعاً جديداً لجهوده الرامية إلى تعزيز الأمن والدفاع في أوروبا. وسيكون لهذه العملية نتائج بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الحلف، ولهذا ينبغي على الحلفاء الأوروبيين أن يشتركوا فيها من خلال متابعة الترتيبات التي تم الاتفاق عليها بين حلف الناتو واتحاد أوروبا الغربية. ويتضمن تطوير سياسة أمنية وخارجية مشتركة وضع أطر متقدمة لسياسة دفاع مشتركة. وستكون مثل هذه السياسة، كما نادت بها معاهدة أمستردام، متوافقة مع سياسة الأمن والدفاع المشتركة التي تم إقرارها بحسب الأسس التي تضمنتها معاهدة واشنطن. ومن الخطوات المهمة التي تم اتخاذها في هذا السياق، هناك دمج لمهمات بطرسبرغ التي أقرها اتحاد أوروبا الغربية، في معاهدة الاتحاد الأوروبي وكذلك تطوير علاقات مؤسسية أمتن وأقوى مع اتحاد أوروبا الغربية.

18. يقدم الحلف الدعم الكامل لتطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية في إطار الحلف، وذلك من خلال وضع موارده وقدراته وإمكانياته تحت تصرف العمليات التي يقودها اتحاد أوروبا الغربية، وذلك بحسب ما نص عليه البيان الختامي لقمة عام 1994 والذي أعيد تأكيده في برلين في عام 1996. ولتحقيق هذا الهدف، عمل الحلف مع اتحاد أوروبا الغربية على تطوير علاقة وثيقة بينهما، ووضع البنود الرئيسية في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية موضع التنفيذ، وذلك بحسب ما تم الاتفاق عليه في برلين. ويعمل الحلفاء الأوروبيون على تعزيز قدراتهم للقيام بالمهام الموكلة إليهم، ويتضمن ذلك بالطبع تعزيز قدراتهم العسكرية، وذلك بهدف تعزيز السلام والاستقرار في أوروبا وعلى نطاق أوسع من أوروبا إذا لزم الأمر. ولهذا، فإن زيادة حجم مسؤوليات الحلفاء الأوروبيين وتعزيز قدراتهم وإمكانياتهم المرتبطة بقضايا الأمن والدفاع، ستعزز بالتأكيد من بيئة الحلف الأمنية.

19. يدعم كل من الاستقرار والشفافية والقدرة على الاستشراق والمستويات المنخفضة من التسلح وكذلك عمليات التحقق التي يمكن أن توفرها اتفاقيات الحد من التسلح والحد من الانتشار النووي، هذه جميعها تدعم جهود الحلف السياسية والعسكرية الرامية إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وقد أدى الحلفاء دوراً رئيسياً في

الإجازات التي تم تحقيقها على هذا الصعيد. ومن هذه الإنجازات، كان هناك الاستقرار الذي تم تعزيزه من خلال تطبيق معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، والتخفيض الهائل في كميات الأسلحة النووية من خلال تطبيق معاهدات خفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت، والتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة، والتوسيع غير المحدود وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وانضمام كل من بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا إليها باعتبارها دولاً لا تمتلك أسلحة نووية، ووضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ. كما أن اتفاقية أوتاوا، التي تنص على منع استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والاتفاقيات المماثلة، تساهم كثيراً في تخفيف المعاناة الإنسانية. يُضاف إلى ذلك أن هناك آمالاً كبيرة بتحقيق المزيد من التقدم على صعيد الحد من الأسلحة التقليدية سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

التحديات والمخاطر الأمنية

20. على الرغم من التطورات الإيجابية التي تم تحقيقها في إطار البيئة الاستراتيجية، وحقيقة أن شن عدوان تقليدي واسع النطاق ضد الحلف هو أمر مستبعد جداً، فإن إمكانية وقوع مثل هذا التهديد تظل قائمة، وقد تظهر على المدى البعيد. ويظل أمن الحلف خاضعاً للكثير من المخاطر العسكرية وغير العسكرية التي تأخذ أبعاداً عديدة ويصعب التنبؤ بها في أغلب الأحيان. وتتضمن هذه المخاطر تقلب وعدم استقرار المنطقة الأوروبية — الأطلسية وإمكانية حدوث أزمات إقليمية في محيط رقعة الحلف، حيث قد تتطور بسرعة لتأخذ أبعاداً جديدة. فبعض الدول الواقعة في قلب المنطقة الأوروبية — الأطلسية أو حولها، تعاني صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة. كما أن التنافس العرقي والديني والنزاعات الإقليمية وعدم بذل جهود كافية أو فشلها في الإصلاح، وانتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة إلى انهيار أنظمة الحكم في بعض الدول، جميع هذه الصعوبات قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار على الصعيد المحلي، وربما على الصعيد الإقليمي أيضاً. وقد

تؤدي التوترات الناجمة عن هذه الصعوبات إلى حدوث أزمات تؤثر في الاستقرار الأوروبي - الأطلسي، وإلى المزيد من المعاناة الإنسانية والنزاعات المسلحة. ويمكن لمثل هذه النزاعات أن تؤثر في أمن الحلف، وبخاصة إذا انتقلت عدواها من دولها الأصلية إلى الدول المجاورة لها، ومنها الدول الأعضاء في الحلف طبعاً، أو قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في أمن دول أخرى أيضاً.

21. كما يشكل وجود دول نووية قوية خارج الحلف عاملاً مهماً يتوجب على الحلف أن يأخذه في الحسبان، هذا إذا كان هذا الأخير يريد الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية - الأطلسية.

22. ويظل انتشار كل من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وكذلك طرق ووسائل إيصالها لأهدافها، مسألة محفوفة بالمخاطر الجدية وتدعو إلى القلق الشديد. فعلى الرغم من التقدم الجيد الذي تم تحقيقه على صعيد تعزيز أنظمة عدم الانتشار الدولية، تظل بعض التحديات الرئيسية قائمة في ما يتعلق بالانتشار. ويدرك الحلف أن الانتشار يمكن أن يحدث على الرغم من كل الجهود التي تُبذل لمنع، وأنه يمثل تهديداً عسكرياً مباشراً بالنسبة لسكان دول الحلف وأراضيه وقواته، خاصة وأن بعض الدول الواقعة في محيط رقعة الحلف الجغرافية أو في مناطق أخرى من العالم تقوم ببيع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو تملكها أو تسعى لامتلاكها، هي ووسائل إيصالها لأهدافها بالطبع. فقد غدت المواد والتقنيات اللازمة لتصنيع أسلحة الدمار الشامل هذه ووسائل إيصالها لأهدافها متداولة على نحو كبير، لكن طرق اكتشافها ومنع التجارة بموادها وأسرار تصنيعها، ما زالت من الأمور الصعبة وبعيدة المنال. وقد أظهر بعض المتعاملين غير الحكوميين قدرةً على تصنيع بعض هذه الأسلحة واستخدامها.

23. كما يمكن أن يؤدي الانتشار العالمي للتقنية اللازمة لإنتاج الأسلحة، إلى مزيد من توفر القدرات العسكرية المتطورة، التي تسمح للخصوم باكتساب قدرات هجومية ودفاعية عالية جداً سواء في العمليات الجوية أو البحرية أو الأرضية أو حتى في مجال صواريخ كروز وأسلحة متقدمة أخرى. يُضاف إلى ذلك أن

الخصوم، سواء كانوا دولاً أو غير ذلك، قد يحاولون استغلال اعتماد الحلف المتزايد على أنظمة المعلومات، فيبدأون بشن عمليات من شأنها أن تعرقل مثل هذه الأنظمة. وقد يلجأون إلى استراتيجيات من هذا النوع لمواجهة تفوق الحلف في مجال الأسلحة التقليدية.

24. وسيتم التعامل مع أي هجوم مسلح يُشن على أي من دول الحلف، بغض النظر عن مصدره، من خلال المادتين الخامسة والسادسة من معاهدة واشنطن. وعلى الرغم من ذلك، فإن أمن دول الحلف يجب أن يأخذ التطورات العالمية في الحسبان، خصوصاً أن مصالح الحلف الأمنية قد تكون معرضة للخطر من عوامل أوسع وأشمل، مثل النشاطات الإرهابية وأعمال التخريب والجريمة المنظمة، وكذلك محاولات عرقلة تدفق الموارد الحيوية إلى دول الحلف. كما تؤدي التحركات غير المضبوطة لأعداد كبيرة من الناس، خصوصاً إذا كانت ناجمة عن النزاعات المسلحة، إلى بروز العديد من المشكلات التي تواجه الأمن والاستقرار، ومن شأن ذلك أن يؤثر في الحلف بالطبع. ولهذا، وضع الحلف ترتيبات تهدف إلى مزيد من التشاور بين دوله وتنسيق جهودها إذا لزم الأمر، في التعامل مع مخاطر من ذلك النوع، وذلك بحسب ما تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة واشنطن.

الجزء الثالث – توجهات الحلف لتحقيق الأمن في القرن الحادي والعشرين

25. يلتزم الحلف بتوجه واسع لتحقيق الأمن، انطلاقاً من إدراكه لأهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى البعد الدفاعي الضروري. ويمثل هذا التوجه الواسع الأساس الذي ينطلق منه الحلف لإنجاز مهامه الأمنية الرئيسية بفاعلية، ولبذل جهوده المتزايدة لتطوير تعاون فاعل مع المنظمات الأوروبية والأوروبية – الأطلسية الأخرى، بالإضافة إلى الأمم المتحدة. إن هدفنا الجماعي هو أن نؤسس بنية أمنية أوروبية تتكامل فيها مساهمات الحلف لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية – الأطلسية مع مساهمات هذه المنظمات

الدولية، ولتعمل بالإضافة إلى تكاملها على التعزيز المتبادل لجهود توطيد العلاقات بين دول المنطقة الأوروبية — الأطلسية وكذلك لجهود إدارة الأزمات. من هنا، يواصل الحلف القيام بدوره كمنتدى أساسي للتشاور بين دوله الأعضاء وكمتمدى يتم من خلاله الاتفاق على السياسات التي تؤثر في التزامات دوله الأعضاء تجاه قضايا الأمن والدفاع تحت مظلة معاهدة واشنطن.

26. يسعى الحلف إلى الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية من خلال: الحفاظ على الروابط عبر الأطلسي؛ والحفاظ على قدرات عسكرية فاعلة كفيلة بالردع والدفاع وإنجاز جميع المهمات المنوطة به؛ وتطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ضمن الحلف؛ وامتلاك قدرات عامة لإدارة الأزمات بنجاح؛ والانفتاح المستمر لضم دول جديدة إلى عضويته؛ والسعي المستمر لإقامة شراكات وتعاون وحوار مع الدول الأخرى في إطار توجهه التعاوني لتحقيق الأمن الأوروبي — الأطلسي، وبخاصة في مجال خفض التسليح والحد من انتشاره.

الروابط عبر الأطلسي

27. يلتزم الحلف بإقامة شراكات قوية وديناميكية بين أوروبا وأمريكا الشمالية خدمة للقيم والمصالح المشتركة بينهما، حيث إنه لا يمكن الفصل بين أمن أوروبا وأمن أمريكا الشمالية بأي شكل من الأشكال. ولهذا يُعد التزام الحلف بالحفاظ على الروابط الضرورية عبر الأطلسي وكذلك الدفاع الجماعي عن دوله الأعضاء، أمراً أساسياً لإثبات مصداقيته ولأمن واستقرار المنطقة الأوروبية — الأطلسية.

الحفاظ على قدرات الحلف العسكرية

28. يظل الحفاظ على قدرة عسكرية كافية وجاهزية واضحة للتحرك على نحو جماعي في مجال الدفاع المشترك، أمراً جوهرياً يخدم أهداف أمن الحلف. وتظل مثل هذه القدرة، إلى جانب التضامن السياسي بالطبع، في صميم قدرة الحلف على منع أي محاولة لإجبار أو تخويف الآخرين، وكذلك قدرته على ضمان ألا يفكر أحد في شن أي عدوان عسكري على الحلف كخيار يُكْتَب له النجاح.

29. تمثل القدرات العسكرية الفعالة وتحت أي ظرف من الظروف الأساس الذي يستند إليه الحلف في قدرته على المساهمة في منع النزاعات وإدارة الأزمات من خلال القيام بعمليات مواجهة الأزمات من خارج المادة الخامسة من معاهدة واشنطن. وقد تحتاج هذه المهمات إلى الكثير من المتطلبات التي يمكن لها أن تشجع نفس نوعية الأعمال السياسية والعسكرية، مثل التماسك والتدريب الدولي والتخطيط المسبق الشامل، وهي أمور تُعد أساسية أيضاً في حال كانت العملية تتوافق مع ما جاء في المادة الخامسة. ولهذا، فإنه في الوقت الذي تُعد فيه هذه المتطلبات متطلبات خاصة، فإنه سيتم التعامل معها من خلال مجموعة مشتركة من نظم التحالف وإجراءاته.

سياسة الأمن والدفاع الأوروبية

30. إن الحلف، الذي يُعد مؤسسة الدفاع الجماعي عن دوله الأعضاء ويتم من خلالها تحقيق أهداف أمنية مشتركة حيثما تستدعي الحاجة ذلك، يظل ملتزماً بشراكة متوازنة وديناميكية عبر الأطلسي. وقد اتخذ الحلفاء الأوروبيون قرارات تمكنهم من تحمل المزيد من المسؤوليات في مجال الدفاع والأمن بهدف تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية، وبالتالي أمن جميع دول الحلف. وسيستمر العمل على تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية في إطار حلف الناتو، وذلك بالاستناد إلى القرارات التي اتخذها الحلف في برلين في عام 1996 وخلال الفترة التي تلتها. وتستدعي هذه العملية وجود تعاون وثيق بين كل من الحلف

واتحاد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بصورة عامة حيثما يكون ذلك مناسباً. وستمكن هذه العملية جميع الحلفاء الأوروبيين من تقديم مساهمات أكثر تماسكاً وأكثر فاعلية لخدمة مهمات ونشاطات الحلف، وذلك كتعبير عن مسؤولياتنا المشتركة؛ كما أنها ستعزز الشراكة عبر الأطلسي، وستساعد الحلفاء الأوروبيين على التحرك بمفردهم لجعل إمكانياته وقدراته في تصريف العمليات التي لم يتورط الحلف فيها عسكرياً، والتي تتم تحت الإشراف السياسي وبناءً على التوجه الاستراتيجي لاتحاد أوروبا الغربية، أو كما يُتفق بشأنها، مع أخذ مشاركة جميع الحلفاء الأوروبيين الكاملة في الحسبان، هذا في حال كان هذا هو خيارهم. ويكون تحرك الحلفاء الأوروبيين بحسب ما تقتضيه جاهزية الحلف، وذلك بالاستناد إلى كل حالة على حدة وبالإجماع.

منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات

31. يسعى حلف الناتو لمنع نشوب النزاعات والمساهمة الفاعلة في إدارة أي أزمة تظهر وبما لا يتعارض مع القانون الدولي، وذلك بالتعاون مع منظمات أخرى وتماشياً مع سياسته في الحفاظ على السلام ومنع نشوب الحروب وتعزيز الأمن والاستقرار، وبما يتوافق مع مهماته الأمنية الأساسية. وقد يشمل ذلك القيام بعمليات مواجهة الأزمات من خارج المادة الخامسة من معاهدة واشنطن. كما أن استعداد الحلف لتنفيذ مثل هذه العمليات يخدم أهداف الحلف البعيدة في تعزيز وتوسيع رقعة الاستقرار، ويتضمن في الأغلب مساهمة شركاء الحلف. ويعيد الحلف التذكير بالعرض الذي قدمه في بروكسل في عام 1994، والذي يقضي بدعم عمليات حفظ السلام أو أي عمليات أخرى تحت سلطة مجلس الأمن الدولي أو على مسؤولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تشمل وضع الحلف لموارده وخبرته تحت تصرفها. ويكون دعم الحلف لها على أساس حالة بحالة وبما يتوافق مع إجراءاته. وفي هذا السياق، يعيد الحلف التذكير بقراراته اللاحقة التي

تتعلق بعمليات التعامل مع الأزمة التي نشبت في دول البلقان. وتظل المشاركة في مثل هذه العمليات أو المهمات خاضعة لقرار الدول الأعضاء بما لا يتعارض مع الدستور الوطني لكل منها، مع أخذ ضرورة المحافظة على تضامن وتماسك الحلف في الحسبان.

32. يسعى حلف الناتو إلى الاستفادة القصوى من الشراكة والتعاون والحوار مع المنظمات الأخرى ومن صلاته بها، وذلك للمساهمة في منع نشوب الأزمات واحتوائها في مراحلها المبكرة في حال ظهورها. وإن أي توجه متماسك لإدارة الأزمات، مثله مثل استخدام القوة من قبل الحلف، يتطلب من السلطات السياسية للحلف اختيار الردود الملائمة وتنسيقها، من بين مجال واسع من الإجراءات السياسية والعسكرية، وممارسة الرقابة السياسية المباشرة في كل المراحل.

الشراكة والتعاون والحوار

33. يمثل الحلف قوة إيجابية في الترويج للأمن والاستقرار في أنحاء المنطقة الأوروبية — الأطلسية، وذلك في إطار مساعيه النشطة لإقامة شراكة وتعاون وحوار مع الدول والمنظمات الأخرى. فمن خلال انفتاحه على تلك الدول والمنظمات وإقامته روابط معها، يسعى الحلف إلى حفظ السلام ودعم الديمقراطية والترويج لها، والمساهمة في الازدهار والتقدم وتبني شراكات أصيلة سواء مع جميع الدول الديمقراطية في المنطقة الأوروبية — الأطلسية أو بين تلك الدول نفسها أيضاً. ويهدف الحلف من وراء ذلك إلى تعزيز الأمن للجميع ومن دون استثناء، والمساعدة على القضاء على الانقسامات والخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار ونشوب الحروب والنزاعات.

34. سيبقى مجلس الشراكة الأوروبية — الأطلسية الإطار المحيط بكل سمات تعاون الحلف مع شركائه. فهو يؤمن بعداً سياسياً واسعاً من أجل التشاور والتعاون. وتؤدي عملية التشاور في إطار ذلك المجلس إلى وجود المزيد من الشفافية والثقة

المتزايدة بين أعضائه حول القضايا الأمنية، وتساهم في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات، كما تعمل على تطوير نشاطات التعاون العملية، مثلاً في مجالات التخطيط لحالات الطوارئ المدنية والشؤون البيئية العلمية.

35. تُعدّ الشراكة من أجل السلام الآلية الرئيسية لصياغة روابط الأمن العملية بين الحلف وشركائه ولتحسين تبادلية التشغيل بين الشركاء وحلف الناتو. ويعمل الحلفاء وشركاؤهم، من خلال برامج مفصلة تعكس قدرات الشركاء الفرديين ومصالحهم، من أجل التوصل إلى شفافية في التخطيط للدفاع الوطني ووضع ميزانيته وإلى رقابة ديمقراطية على قوات الدفاع وإلى جاهزية تامة لمواجهة الكوارث المدنية وحالات الطوارئ الأخرى، بالإضافة إلى تطوير القدرة على العمل المشترك، ويشمل ذلك عمليات الشراكة من أجل السلام التي يقودها الحلف. كما يتعهد الحلف بزيادة دور الشركاء في اتخاذ قرارات تلك الشراكة والتخطيط لها، وجعل تلك الشراكة أكثر جاهزية للعمل. كما يتعهد الحلف بالتشاور مع أي مشارك نشط في الشراكة، وخصوصاً إذا أدرك ذلك الشريك وجود خطر مباشر يهدد وحدة أراضيه أو استقلاله السياسي أو أمنه.

36. تؤدي روسيا دوراً فريداً ومميزاً في الأمن الأوروبي – الأطلسي. ففي إطار قانون تأسيس العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين حلف الناتو وروسيا، ألزم كل طرف منهما نفسه بتطوير علاقتهما على أساس المصلحة العامة والتبادل والشفافية بهدف تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة الأوروبية – الأطلسية بالاستناد إلى مبادئ الديمقراطية والتعاون الأمني. وقد وافق كل من حلف الناتو وروسيا على توطيد وتعزيز التزامهما المشترك لبناء أوروبا مستقرة ومسالمة وموحدة. ويُعد وجود شراكة قوية ومستقرة ودائمة بين حلف الناتو وروسيا أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة الأوروبية – الأطلسية.

37. أما أوكرانيا، فإنها تحتل مكانة خاصة في البيئة الأمنية الأوروبية – الأطلسية، وتُعدّ شريكاً مهماً وحيوياً في الترويج للاستقرار والقيم الديمقراطية المشتركة. ويلتزم الحلف بتعزيز شراكته المتميزة مع أوكرانيا على أساس الميثاق المشترك

بينهما، ويشمل ذلك التشاور السياسي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومجموعة واسعة من النشاطات التعاونية الفعلية. ويواصل الحلف دعم سيادة أوكرانيا واستقلالها، وكذلك وحدة أراضيها وتطورها الديمقراطي وازدهارها الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم وضعيتها كدولة لا تمتلك أسلحة نووية، كل ذلك باعتباره عنصراً أساسياً في استقرار وأمن أوروبا الوسطى والشرقية تحديداً وأوروبا كلها بصورة عامة.

38. تحظى منطقة البحر الأبيض المتوسط باهتمام خاص من قبل الحلف. فالأمن في أوروبا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط. وتمثل عملية حوار الناتو مع دول البحر الأبيض المتوسط جزءاً لا يتجزأ من توجه الحلف التعاوني بخصوص الأمن. ويوفر هذا الحوار إطاراً لبناء الثقة، ويشجع الشفافية والتعاون في المنطقة، ثم إنه يعزز الجهود الدولية الأخرى التي تعززه بدورها أيضاً. ويتعهد الحلف بتطوير الجوانب السياسية والمدنية والعسكرية للحوار بهدف التوصل إلى تعاون أوثق وترابط أكثر فاعلية مع الدول الشريكة في هذا الحوار.

توسيع عضوية الحلف

39. يرحب الحلف بانضمام دول جديدة إلى عضويته بحسب ما تنص عليه المادة العاشرة من معاهدة واشنطن. ويتوقع الحلف أن يتم توجيه الدعوة في السنوات المقبلة إلى دول أخرى لديها الرغبة والقدرة على تحمل مسؤوليات العضوية في الحلف والقبول بالتزاماتها، ما دام الحلف يقرر أن ضم هذه الدول الجديدة إلى عضويته، سيخدم سياسته العامة ومصالحه الاستراتيجية، ويقوّي من تأثيره وتماسكه، ويعزز الأمن والاستقرار في أوروبا عموماً. ولتحقيق هذا الهدف، عمل الحلف على تأسيس برنامج نشاطات يهدف إلى مساعدة الدول الطامحة في العضوية في التحضير لعضويتها المستقبلية المحتملة، وذلك في سياق علاقته الواسعة

معها. ولن تستثنى أي دولة ديمقراطية أوروبية من اعتبارات العضوية ما دام انضمامها إلى الحلف يحقق أهداف معاهدة واشنطن.

الحد من التسليح ونزع السلاح وحظر الانتشار النووي

40. إن سياسة الحلف في دعم الجهود الرامية إلى الحد من التسليح ونزع السلاح وحظر الانتشار النووي، تستمر في الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق الأهداف الأمنية للحلف. فالحلفاء يسعون إلى تعزيز الأمن والاستقرار بوجود أدنى مستوى ممكن من القوات، وبما لا يتعارض مع قدرة الحلف على تأمين الدفاع الجماعي وإنجاز جميع المهمات المنوطة به. وسيواصل الحلف العمل على ضمان بقاء توافق بين تأمين الدفاع عن دوله الأعضاء وبين أهداف الحد من التسليح ونزع السلاح وحظر الانتشار النووي، باعتبار أن ذلك جزء مهم من توجهه الأمني الواسع. ولهذا سيواصل الحلف مساهماته الفعالة في تطوير اتفاقيات الحد من التسليح ونزع السلاح وحظر الانتشار النووي، بالإضافة إلى الإجراءات التي تهدف إلى زرع الثقة واستتباب الأمن. ويأخذ الحلفاء بجدية دورهم المتميز في الترويج لعملية أوسع وأكثر شمولية وأكثر إثباتاً للحد من الأسلحة ونزع السلاح على مستوى العالم بأسره. ولهذا سيعزز الحلف جهوده السياسية الرامية إلى تقليل المخاطر التي تنشأ عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لأهدافها. ويتمثل الهدف الرئيسي للحلف ولأعضائه من حظر الانتشار النووي بالحيلولة دون حدوث أي عملية انتشار، أو الحد منها، في حال حدوثها، بالطرق الدبلوماسية. ويولي الحلف أهمية كبيرة للصلاحيحة المستمرة وللتطبيق الكامل من قبل جميع الأطراف لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا باعتبارها عنصراً ضرورياً لضمان استقرار المنطقة الأوروبية — الأطلسية.

الجزء الرابع — منهج قوات الحلف

مبادئ استراتيجية الحلف

41. سيحافظ الحلف على القدرات العسكرية الضرورية لإنجاز جميع المهمات المنوطة به. وستبقى مبادئ التضامن والوحدة الاستراتيجية أساساً لكل مهمات الحلف. ويجب على قوات الحلف أن تحمي الفاعلية العسكرية لحلف الناتو وكذلك حرته في العمل. ويُعد أمن جميع الحلفاء كلاً لا يتجزأ؛ فالهجوم على أحد الحلفاء هو هجوم على كل الحلفاء. وفي ما يتعلق بالدفاع الجماعي وكما تنص عليه المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، فإنه يتوجب على القوات العسكرية المشتركة للتحالف أن تكون قادرة على ردع أي عدوان محتمل ضده، وعلى وقف تقدم المعتدين في حال حدوث أي هجوم عليه، وعلى ضمان الاستقلال السياسي لدوله الأعضاء وكذلك وحدة أراضيها. كما يجب عليها أن تكون مستعدة للمساهمة في منع نشوب النزاعات وللقيام بعمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة من معاهدة واشنطن. وتؤدي قوات التحالف دوراً أساسياً في تبني التعاون والفهم مع شركاء الناتو ومع دول أخرى، وبخاصة في مساعدة شركاء الحلف ليكونوا مستعدين للمشاركة المحتملة في عمليات الشراكة من أجل السلام التي يقودها الحلف. وهكذا، فإن هذه القوات تساهم في حفظ السلام وحماية المصالح الأمنية المشتركة لأعضاء الحلف، وكذلك في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. كما تدعم هذه القوات جهود الحلف الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها لأهدافها، وذلك من خلال العمل على منع استخدام تلك الأسلحة.

42. يعتمد تحقيق أهداف الحلف على نحو حاسم على المشاركة العادلة لكل من أدوار الدفاع المشترك ومخاطره ومسؤولياته، بالإضافة إلى منفعه. فوجود القوات الأمريكية التقليدية والنووية في أوروبا يبقى أمراً حيوياً لأمن أوروبا، الذي لا يمكن فصله بأي صورة من الصور عن أمن أمريكا الشمالية. ويساهم الحلفاء الأمريكيون

الشماليون في التحالف من خلال قواتهم العسكرية الجاهزة لتنفيذ مهمات التحالف، ومن خلال مساهماتهم الواسعة في تحقيق السلام والأمن العالميين، وكذلك من خلال تأمين منشآت تدريب متميزة في القارة الأمريكية الشمالية. ويقدم الحلفاء الأوروبيون على نحو مشابه مساهمات كبيرة وعلى نطاق واسع أيضاً. ومع تقدم عملية تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، فإن الحلفاء الأوروبيين سيرفعون من مستوى مساهماتهم في تأمين الدفاع المشترك وفي ترسيخ الاستقرار والسلام العالميين بطرق مختلفة، بما في ذلك الهيئات الدولية.

43. يتجسد مبدأ الجهد الجماعي في الدفاع عن الحلف، في الترتيبات العملية التي تمكن الحلفاء من التمتع بفوائد الدفاع الجماعي المهمة، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو على صعيد الموارد، ومنع إعادة تأمين سياسات الدفاع، ولكن من دون حرمان دول الحلف من سيادتها. كما تمكن هذه الترتيبات قوات الناتو من تنفيذ عمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، وتمثل شرطاً أساسياً لتمكين الحلف من مواجهة جميع حالات الطوارئ المحتملة. وتستند هذه الترتيبات إلى إجراءات التشاور والبنية العسكرية المتكاملة واتفاقيات التعاون. وتتضمن ملاحظتها الرئيسية ما يلي: التخطيط للقوة الجماعية؛ والتمويل المشترك؛ والتخطيط العملياتي المشترك؛ والهيئات الدولية وترتيبات القيادة والمقر الرئيسي؛ ونظام الدفاع الجوي المتكامل؛ والتوزيع المتوازن للأدوار والمسؤوليات بين الحلفاء؛ وتمركز وانتشار قوات دول الحلف خارج أرض الوطن إذا لزم الأمر؛ والقيام بترتيبات معينة لإدارة الأزمات وتعزيزها، ومنها التخطيط بالطبع؛ والمعايير والإجراءات المشتركة للأجهزة والمعدات والتدريب والدعم اللوجستي؛ والالتزام بإرساء عقيدة الحلف والتمارين المشتركة عندما تستدعي الحاجة ذلك؛ وأخيراً هناك التعاون في مجالات البنية التحتية والتسليح والدعم اللوجستي. ويُعد إدراج الدول الشريكة للحلف في مثل هذه الترتيبات، أو تطوير ترتيبات مماثلة لها، في المجالات التي تناسبها بالطبع، يُعد أمراً مفيداً ومجدياً أيضاً في تعزيز التعاون والجهود المشتركة التي تخدم أمن المنطقة الأوروبية — الأطلسية.

44. يستمر التمويل الدولي، وتحديدًا من خلال الميزانية العسكرية وبرنامج الاستثمار الأمني التابع للئاتو، في أداء دور مهم في امتلاك الموارد والإمكانيات الضرورية والمحافظة عليها. ويجب أن تستجيب إدارة الموارد لمتطلبات الحلف العسكرية كلما استدعى الأمر ذلك.

45. يقوم الحلف بتقديم المزيد من الدعم لتطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ضمن الحلف، وتحديدًا من خلال وضع موارده وإمكانياته تحت تصرف العمليات التي تُنفَّذ تحت القيادة السياسية والتوجه الاستراتيجي لاتحاد أوروبا الغربية أو كما يُتفق عليها.

46. سيبقى الحلف وعلى المدى المنظور، قوات نووية وأخرى تقليدية في أوروبا، وذلك لحماية السلام ولتجنب نشوب أي حرب أو لمنع حدوث أي نوع من الإكراه. ويجب تحديث هذه القوات باستمرار وحيثما تستدعي الحاجة ذلك، على الرغم من أنها ستكون عند الحد الأدنى الكافي لمهامها. وإذا أخذنا في الحسبان تنوع الأخطار التي قد يواجهها الحلف مستقبلاً، فإنه يتوجب عليه أن يبقي على القوات الضرورية والكفيلة بالردع الموثوق، والتي تؤمّن خيارات مختلفة من الردود التقليدية على تلك الأخطار. لكن قوات التحالف التقليدية لا تستطيع بمفردها ضمان ذلك الردع الموثوق. من هنا، تأتي أهمية الأسلحة النووية التي تقدم مساهمات متميزة في مواجهة مخاطر أي عدوان محتمل ضد التحالف يجعل تلك المخاطر أمراً غير مقبول. وهكذا، تبقى هذه الأسلحة ضرورية جداً لحفظ السلام.

وضعية قوات الحلف

مهام قوات الحلف العسكرية

47. يكمن الدور الأساسي لقوات الحلف العسكرية في حماية السلام وضمان وحدة الأراضي والاستقلال السياسي والأمن للدول الأعضاء في الحلف. ولهذا يجب أن

تكون قوات الحلف قادرة على الردع والدفاع بكفاءة وفاعلية عالية، وعلى الحفاظ على وحدة أراضي دول الحلف أو استعادتها، وفي حالة نشوب نزاع مسلح، أن تكون قادرة على إنهاء الحرب بسرعة وعلى نحو يجعل المعتدي يعيد النظر في قراره ويوقف هجومه ويسحب قواته. ولهذا يجب أن تحافظ قوات الناتو على قدرتها على تأمين الدفاع الجماعي في الوقت الذي تقوم فيه بعمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة من معاهدة واشنطن.

48. يُعدّ الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية — الأطلسية أمراً جوهرياً وفائق الأهمية. ويكمن أحد الأهداف المهمة للحلف وقواته في إبعاد أي أخطار ممكنة من خلال التعامل مع الأزمات المحتملة في مرحلة مبكرة. ويمكن استدعاء قوات الحلف العسكرية للقيام بعمليات مواجهة للأزمات الناشئة، وذلك في حالة الأزمات التي تعرّض الاستقرار الأوروبي — الأطلسي للخطر، والتي يمكن أن تؤثر في أمن الدول الأعضاء في الحلف. كما يمكن استدعاء تلك القوات أيضاً لتقوم بدورها في المساهمة في حفظ السلام والأمن العالميين عن طريق القيام بعمليات مساندة للمنظمات الدولية الأخرى، واستكمال وتعزيز الإجراءات السياسية التي تدرج في إطار التوجه الأمني الواسع للحلف.

49. وقد يُطلب من قوات التحالف أن تتعامل مع مجموعة واسعة ومعقدة من المخاطر والحالات والطلبات، ومنها حالات الطوارئ الإنسانية بالطبع، وذلك في إطار مساهمتها في إدارة الأزمات عن طريق العمليات العسكرية. وقد تستدعي الحاجة تنفيذ عدد من عمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، وذلك بالقدر نفسه من الأهمية، مثلها مثل بعض مهمات الدفاع الجماعية. ومن الضروري لتأمين مساهمات عسكرية بكفاءة عالية، وجود قوات مدربة ومجهزة بصورة جيدة، تتمتع بمستويات عالية من الجاهزية وتعتمد على قوة كافية تمكّنها من مواجهة جميع حالات الطوارئ، بالإضافة إلى منظومات الدعم الملائمة وأدوات التخطيط وقدرات القيادة والتحكم. كما يجب على الحلف أن يبقى مستعداً على الدوام لدعم العمليات التي تُنفذ تحت إمرة القيادة السياسية

والتوجه الاستراتيجي لاتحاد أوروبا الغربية أو كما يُتفق عليها، بحيث تُنفذ تلك العمليات بصورة مستقلة ومنفصلة، ولكن بقدرات جماعية. وتُعد مشاركة الدول الشريكة للحلف ودول أخرى خارج الناتو في عمليات يقودها الحلف، بالإضافة إلى العمليات المحتملة مع روسيا، عوامل معززة لمساهمة الحلف في إدارة الأزمات التي تؤثر في الأمن الأوروبي — الأطلسي.

50. تساهم قوات الحلف العسكرية أيضاً في تعزيز الاستقرار في كافة أنحاء المنطقة الأوروبية — الأطلسية من خلال مشاركتها في الاتصالات العسكرية — العسكرية وفي مختلف النشاطات والتمارين التعاونية التي تُنفذ في إطار الشراكة من أجل السلام، بالإضافة إلى تلك التي تُنظّم لتعميق علاقات الحلف مع كل من روسيا وأوكرانيا ودول الحوار المتوسطي. كما أنها تساهم في تعزيز الاستقرار وتعميق الفهم من خلال مشاركتها في نشاطات زرع الثقة، مثل تلك التي تعزز الشفافية وتحسن الاتصالات؛ وكذلك في عمليات التحقق من تطبيق اتفاقيات الحد من التسلح وفي عمليات نزع الألغام المضادة للأفراد. وتشمل مجالات التشاور والتعاون من بين أمور عدة: التدريبات والتمرينات العسكرية، وتبادلية التشغيل، والعلاقات المدنية — العسكرية، وتطوير مبادئ وعقيدة الحلف وإرسائها، والتخطيط الدفاعي، وإدارة الأزمات، وقضايا الانتشار النووي، والتعاون في مجال التسلح، بالإضافة إلى المشاركة في التخطيط العملياتي والعمليات.

مؤشرات حول وضعية قوات الحلف

51. يجب أن تستمر قوات التحالف في التكيف والتأقلم مع المتغيرات الحاصلة كي تتمكن على الدوام من تلبية متطلبات كافة مهمات الحلف بفاعلية وكفاءة، بالإضافة إلى مواجهة التحديات المستقبلية، وذلك في إطار مساعيها لتنفيذ المهمات الأمنية الأساسية للحلف ومبادئ استراتيجيته. وستكون وضعية قوات الحلفاء متوافقة مع المؤشرات التي سيتم تناولها في الفقرات التالية، وذلك بالاستناد إلى قوة بني الدفاع الوطنية المختلفة.

52. سيعكس كل من حجم واستعداد وتوفر وقابلية نشر قوات التحالف العسكرية مدى التزامه بالدفاع الجماعي وبالقيام بعمليات مواجهة الأزمات، والتي قد تكون في بعض الأحيان مستعجلة وفي مناطق بعيدة عن الوطن الأم، ومنها المناطق الواقعة خارج رقعة الحلف الجغرافية بالطبع. كما تعكس مواصفات قوات الحلف الالتزام بنود اتفاقيات الحد من التسلح ذات العلاقة أيضاً. ويجب أن تمتلك تلك القوات القوة والقدرة والإمكانية الكفيلة بردع ومواجهة أي عدوان يُشن ضد أي دولة عضو في الحلف. كما يجب أن تمتلك تلك القوات قدرات تمكنها من تبادلية التشغيل، بالإضافة إلى المبادئ والعقيدة والتقنيات الملائمة. ويجب أن تبقى تلك القوات دوماً على أهبة الاستعداد وبجاهزية عالية للانتشار، وأن تتمكن من إحراز النصر العسكري في العمليات المعقدة والمشاركة التي تنفذها، والتي قد تضم دولاً شريكة للحلف ودولاً أخرى ليست أعضاء فيه.

53. ويعني هذا تحديداً أنه:

- أ- سيتم الإبقاء على الحجم العام لقوات الحلفاء في حدودها الدنيا، بما يتناسب مع متطلبات الدفاع الجماعي ومهام التحالف الأخرى؛ كما أن تلك القوات ستظل على الدوام جاهزة وعلى أتم الاستعداد؛
- ب- يجب أن يضمن التوزيع الجغرافي للقوات، في وقت السلم، حضوراً عسكرياً كافياً في جميع أنحاء رقعة الحلف الجغرافية، ويشمل ذلك تمركز القوات ونشرها خارج أراضي ومياه الوطن الأم، وأن يتم نشرها في أي مكان وزمان وحيثما تستدعي الضرورة ذلك. ويجب أخذ العوامل الإقليمية داخل الحلف، وخصوصاً الجيوستراتيجية منها، في الحسبان، حيث أن أي حالة عدم استقرار في محيط رقعة الحلف الجغرافية ستؤدي إلى وقوع أزمات أو نشوب نزاعات

تتطلب تدخلاً عسكرياً من الحلف، وقد يكون ذلك أمراً طارئاً
ومستعجلاً من دون سابق إنذار؛

ج- ستكون هيكلية قيادة الناتو قادرة على تحمّل مسؤولية الإدارة
والتحكم في جميع مهمات الحلف العسكرية، وذلك مثلاً من خلال
استخدام مراكز قيادة مشتركة يمكن نقلها عند الحاجة، والمقصود
هنا مقر قيادة قوة المهمة المشتركة تحديداً، فتقوم بقيادة وتوجيه
القوات الدولية والقوات المتعددة المهام. وستكون قادرة أيضاً على
تقديم الدعم للعمليات التي تُنفَّذ تحت إمرة القيادة السياسية والتوجه
الاستراتيجي لاتحاد أوروبا الغربية أو كما يُتَّفَق عليها، ومن شأن
ذلك أن يساهم في تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ضمن
الحلف؛ كذلك، ستمكّن القيادة المذكورة من تنفيذ عمليات
مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة، وهي عمليات يقودها
حلف الناتو، ويشارك فيها شركاء الحلف ودول أخرى؛

د- سيطالب الحلف، بصورة عامة، سواء على المدى القريب أو البعيد،
ولجميع المهمات الموكلة إليه، بإمكانيات تشغيلية أساسية مثل القدرة
على التعامل الفعال والانتشار والحركة واستمرارية وسلامة القوات
وبنيها التحتية وقدرتها على الاستمرار، وهذه الأخيرة تشمل الدعم
اللوجستي ونظام العمل الدوري للقوات. ولتطوير هذه القدرات
والإمكانيات حتى يُستفاد منها على أكمل وجه في العمليات
الدولية، من المهم أخذ عوامل عديدة في الحسبان، مثل تبادلية
التشغيل التي تشمل العوامل البشرية، واستعمال التقنية المتقدمة
الملائمة والمحافظة على التفوق المعلوماتي في العمليات العسكرية،
وأخيراً، وجود موظفين من ذوي المؤهلات العالية والمهارات
المتأخرة. وسيؤدي وجود قدرات وإمكانيات كافية في مجال القيادة

والتحكم والاتصالات، بالإضافة إلى الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، إلى مضاعفة حجم القوات؛

هـ- يجب أن تكون هناك، وتحت أي ظرف من الظروف وفي أي وقت من الأوقات، قوات برية وجوية وبحرية، محدودة العدد، ولكن بقدرات عسكرية عالية، تكون قادرة على التدخل السريع في حال حدوث أي طارئ، حتى لو كان ذلك هجوماً على إحدى دول الحلف ومن دون سابق إنذار. ويجب أن تظل الأغلبية العظمى من القوات على أهبة الاستعداد، ولكن بدرجات متفاوتة من الجاهزية لدعم ومساندة القوات المشاركة في عمليات طويلة، سواء كانت تلك العمليات داخل أو خارج رقعة الحلف الجغرافية. ويشمل ذلك تطبيق نظام العمل الدوري للقوات المنشورة في الميدان. وبصورة عامة، يجب أن تكون هذه القوات في حالة ممتازة سواء من حيث النوعية أو الكمية أو الجاهزية وبما يكفل لها قدرة عالية على المساهمة في الردع والدفاع ضد الهجمات المحدودة على الحلف؛

و- يجب أن يكون الحلف قادراً على حشد أعداد أكبر من القوات، سواء لمواجهة أي تغييرات أساسية في البيئة الأمنية أو للأهداف المحدودة. ويكون ذلك بتعزيز القوات أو باستدعاء القوات الاحتياطية أو بإعادة هيكلة القوات عند الضرورة. ويجب أن تتناسب تلك القدرة مع حجم التهديدات المحتملة التي يتعرض لها أمن الحلف، والتي تشمل التطورات المحتملة على المدى البعيد أيضاً. كما أنها يجب أن تأخذ في الحسبان إمكانية حدوث أي تحسن كبير في كل من قدرات وجاهزية القوات العسكرية التابعة للدول المحيطة برقعة الحلف الجغرافية. وإن قدرات التعزيز المؤقت للقوات وإعادة تجهيزها على النحو المناسب، سواء داخل أوروبا وأمريكا الشمالية أو منها إلى الخارج، تُعدّ أمراً مهماً وحساساً نظراً إلى ما يترتب عليه

من حاجة ماسة إلى مستويات عالية من قابلية الانتشار السريع والقدرة على الحركة والمرونة والاستمرارية؛

ز- تُعد هيكلية القوات وإجراءاتها، ومنها تلك التي تؤمن القدرة على تعزيز ونشر وسحب القوات بسرعة وبطريقة انتقائية، ضرورة جداً لتمكين القوات من القيام بالردود المناسبة والمرنة والمدروسة بهدف الحد من التوترات أو القضاء عليها. ويجب أن يتم التمرن على هذه الترتيبات بانتظام في وقت السلم؛

ح- يجب أن تكون الوضعية الدفاعية للحلف قادرة على التعامل بصورة ملائمة وفاعلة مع المخاطر المرتبطة بانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها لأهدافها، والتي تمثل أيضاً خطراً على سكان دول الحلف وأراضيه وقواته. من هنا، تأتي ضرورة وجود مزيج متوازن من القوات وقدرات الرد وإمكانيات الدفاع المعززة؛

ط- يجب أن يقوم الحلف بتأمين الحماية لقواته ولبنيته التحتية ضد أي هجمات إرهابية محتملة.

مميزات القوات التقليدية

54. من الضروري أن تمتلك قوات الحلفاء العسكرية قدرة موثوقة على إنجاز جميع المهمات الموكلة للحلف. ويرتبط هذا المطلب بعناصر عديدة تشمل هيكلية القوات ومستواها ومستوى الأجهزة والمعدات؛ ودرجة الاستعداد والجاهزية والاستمرارية؛ والتدريب والتمرينات العسكرية؛ وخيارات نشر القوات ووجهات توظيفها؛ وأخيراً قدرات حشد القوات وتعبئة الاحتياط. ويجب أن يكمن الهدف من ذلك في تحقيق توازن أقصى بين القوات ذات الجاهزية العالية القادرة على البدء بالدفاع الجماعي أو بعمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة، بسرعة

عالية، وفوراً إذا لزم الأمر؛ وبين قوات ذات مستويات مختلفة من الجاهزية المنخفضة تقوم بإعداد القوات المطلوبة للدفاع الجماعي، والمطلوبة كذلك لاستبدال القوات العاملة بالنظام الدوري بقوات جديدة تساند عمليات مواجهة الأزمات، أو لتعزيز القوات المتمركزة في منطقة معينة؛ وبين تأمين القدرات والإمكانيات على المدى البعيد استعداداً لما هو أسوأ، وهو أمر مستبعد جداً، والمقصود هنا تحديداً هو سيناريو عمليات على نطاق واسع لصالح الدفاع الجماعي. من هنا، تأتي ضرورة أن يكون جزء كبير من قوات الحلف قادراً على القيام بواحد أو أكثر من هذه الأدوار.

55. يجب أن تنظم قوات الحلف بطريقة تعكس الطبيعة الدولية والمشاركة لمهام الحلف. وتشمل المهام الأساسية لهذه القوات ما يلي: فرض السيطرة الكاملة على أراضي دول الحلف وحماتها والدفاع عنها؛ وضمان عدم وجود أي عراقيل تعيق استعمال شبكات الاتصال البحرية والجوية والبرية؛ والسيطرة على المجال البحري وحماية نشر قوات الحلف الرادعة المتمركزة بجزراً؛ وتنفيذ عمليات جوية مستقلة ومشاركة؛ وضمان وجود مجال جوي آمن وكذلك دفاعات جوية فعالة؛ والمراقبة والاستطلاع والاستخبارات والحرب الإلكترونية؛ وعمليات النقل الجوي الاستراتيجية؛ وأخيراً تأمين نظم قيادة وتحكم فعالة ومرنة، تشمل مقرات قيادة مشتركة قابلة للنشر.

56. يجب مواصلة العمل على تعزيز الوضعية الدفاعية للحلف في مواجهة المخاطر والتهديدات المحتملة التي يمثلها انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها لأهدافها، وذلك من خلال العمل على تطوير قدرات الدفاع الصاروخية. وما دامت هناك إمكانية لاستدعاء قوات الحلف للقيام بعمليات خارج حدود رقعة الحلف الجغرافية، فإن قدرات التعامل مع أخطار هذا الانتشار يجب أن تكون مرنة ومتحركة وقابلة للانتشار السريع والاستمرارية أيضاً. ويجب أن تساهم كل من سياسة إرساء عقيدة الحلف ومبادئه، وكذلك سياسات التخطيط والتدريب والتمرينات العسكرية، في إعداد قوات الحلف لتكون قادرة

على الردع والدفاع في حال استعمال تلك الأسلحة. ويكمن الهدف من وراء ذلك في تقليل نقاط الضعف في عمليات قوات الحلف العسكرية مع المحافظة على مرونتها وفعاليتها على الرغم من وجود أو من خطر وجود تلك الأسلحة أو حتى استعمالها.

57. لا تتضمن استراتيجية الحلف وجود قدرات حربية كيميائية أو بيولوجية. ولهذا يدعم الحلفاء التزام دول العالم باتفاقيات نزع السلاح ذات الصلة. ولكن، وبالرغم من إمكانية حصول تقدم على صعيد منع وحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإن وجود إجراءات وقائية دفاعية ضدها يظل أمراً ضرورياً وحيوياً.

58. تظل القدرة على العمل الجماعي المباشر أمراً فائق الأهمية لإنجاز مهمات الحلف، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان المستويات العامة المنخفضة للقوات، بالإضافة إلى القيود على مواردها. ولهذا تُعدّ ترتيبات الحلف للدفاع الجماعي التي تؤدي فيها البنية العسكرية المتكاملة دوراً رئيسياً، تُعدّ أمراً ضرورياً على هذا الصعيد. كما يجب التنسيق بين جميع عناصر التخطيط للدفاع وعلى كل المستويات لضمان وجود جاهزية عالية لدى قوات الحلف وكذلك بنيات مساندة لها تمكّنها من تنفيذ جميع مهماتها. كما يساهم تبادل المعلومات بين الحلفاء حول خطط قواهم في ضمان توفر القدرات اللازمة لتنفيذ هذه المهمات. كما أن للتشاور بين دول الحلف أهمية رئيسية خاصة في حال وجود تغييرات مهمة في خطط الدفاع الوطنية فيها. أضف إلى ذلك أن التعاون في مجال تطوير المفاهيم العملية الجديدة يُعدّ أمراً ضرورياً للتعامل مع التحديات الأمنية المستجدة. وتساهم الترتيبات العملية المفصّلة التي تم تطويرها كجزء من سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، في وجود تعاون وثيق ومباشر بين دول الحلف من دون التكرار غير الضروري للإمكانيات والقدرات.

59. ولكي يتمكن الحلف من التعامل بمرونة مع حالات الطوارئ المحتملة وتنفيذ مهماته بفاعلية، فإن الحلف بحاجة إلى وجود قدرات لوجستية كافية، تشمل وسائل النقل والدعم الطبي ووجود المخزون الكافي، وذلك كي يتمكن الحلف من نشر ودعم كل أنواع القوات بفاعلية. وتؤدي عملية توحيد المعايير إلى تبني مبادئ

التعاون وجدوى التكلفة في تأمين الدعم اللوجستي لقوات الحلف. وتمثل العمليات المتزايدة والمستقلة خارج رقعة الحلف تحديات لوجستية خاصة، ويصبح الأمر أكثر صعوبة عندما لا يكون هناك دعم من الدولة المضيفة أو أن يكون ذلك الدعم قليلاً جداً. ولهذا، فإن القدرة على حشد قوات مجهزة ومدربة بطريقة مناسبة تصل إلى مستوى يمكّنها من تنفيذ كافة مهمات الحلف، ستساهم كثيراً في مجالات إدارة الأزمات والدفاع. ويشمل ذلك القدرة على تعزيز أي منطقة توجد في دائرة الخطر وتكريس حضور دولي عندما وحيثما يلزم الأمر. وستكون قوات من أنواع مختلفة وبدرجات مختلفة من الجاهزية والاستعداد، قادرة على العمل المرن سواء في تحصين الداخل الأوروبي أو عبر الأطلسي. ويستدعي هذا الأمر وجود سيطرة كاملة على خطوط الاتصال، بالإضافة إلى ضرورة وجود ترتيبات مناسبة للدعم والتمرينات العسكرية.

60. يُعدّ التفاعل بين قوات الحلف والبيئة المدنية التي تعمل فيها، سواء كانت حكومية أو غير حكومية أمراً حاسماً لنجاح العمليات والمهمات. كما أن التعاون المدني — العسكري هو أمر يكمل بعضه بعضاً، فهناك زيادة في الطلب على أن تقوم السلطات العسكرية بمساعدة السلطات المدنية؛ وفي نفس الوقت يُعدّ الدعم المدني للعمليات العسكرية أمراً مهماً من الناحية اللوجستية وكذلك من نواحي الاتصالات والدعم الطبي والشؤون العامة. ولهذا، سيظل التعاون بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية داخل الحلف ضرورياً جداً.

61. تعتمد قدرة التحالف على إنجاز كافة مهماته، على نحو متزايد، على القوات الدولية التي تُعدّ مكتملة للالتزامات الوطنية للحلفاء المعنيين تجاه حلف الناتو. وتظهر هذه القوات، التي تشارك في إنجاز كافة مهمات الحلف، عزيمة هذا الأخير للحفاظ على دفاع جماعي موثوق؛ ولتعزيز تماسك الحلف؛ وتعزيز الشراكات عبر الأطلسي وتقوية سياسة الأمن والدفاع الأوروبية داخل الحلف. وإن القوات الدولية، خصوصاً تلك القادرة على الانتشار السريع لخدمة الدفاع الجماعي أو عمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة، تعمل على تعزيز التضامن

بين الدول. كما تستطيع أن تؤمن نشر تشكيلات أكثر قدرة من تلك المتوفرة على الصعيد الوطني البحت، وتساعد بالتالي على الاستغلال الفاعل لموارد الدفاع النادرة. وقد يشمل ذلك توجهاً دولياً متكاملاً يتعلق بمهمات ووظائف معينة، وهو توجه يركز على تطبيق قوة المهمة المشتركة. وتُعدّ التشكيلات الدولية الفعالة المصحوبة بترتيبات أخرى يشترك فيها شركاء الحلف، أمراً حيوياً ومهماً. ويهدف الاستفادة إلى أقصى الحدود من الإمكانيات التي تعرضها التشكيلات الدولية، فإن تحسين تبادلية التشغيل عن طريق التدريب والتمرينات الكافية، ضمن أمور أخرى، يمثل أمراً ذا أهمية بالغة.

مميزات القوات النووية

62. يتخذ الهدف الأساسي من وجود القوات النووية لدى الحلفاء طابعاً سياسياً بالدرجة الأولى، ويكمن في حفظ السلام ومنع عمليات القسر والإكراه وأي نوع من أنواع الحروب. وستواصل هذه القوات القيام بدورها الأساسي بجعل الحيرة تنتاب كل من يفكر في الاعتداء على الحلف، وهي حيرة حول طبيعة رد الحلفاء على عدوانه العسكري. وتؤكد هذه القوات على أن أي عدوان على الحلف مهما كان نوعه هو خيار لا عقلاني. وإن أكبر ضامن لأمن الحلفاء، ما هو إلا القوات النووية الاستراتيجية التابعة للحلف، خصوصاً تلك التابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ كذلك، إن القوات النووية المستقلة التابعة لكل من المملكة المتحدة وفرنسا، والتي تتميز بدور رادع بحد ذاتها، تساهم في ضمان أمن الحلف وقدراته العامة على الردع.

63. إن الوضعية النووية الموثوقة لحلف الناتو، بالإضافة إلى وجود تضامن بين الحلفاء والتزام مشترك بمنع نشوب الحروب، تواصل الدعوة إلى مشاركة واسعة من قبل الحلفاء الأوروبيين المشاركين في مسائل عديدة كالتخطيط للدفاع الجماعي

والأدوار النووية وتمركز القوات النووية في وقت السلم على أراضيها، وكذلك في القيادة وترتيبات الاستشارة والسيطرة. وتؤمن القوات النووية المتمركزة في أوروبا والملتزمة بحلف الناتو، روابط سياسية وعسكرية ضرورية بين أعضاء الحلف في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. ومن هنا، سيبقي الحلف على قوات نووية كافية في أوروبا. وتحتاج هذه القوات إلى التمتع بالميزات الضرورية والمرونة المناسبة والقدرة على الاستمرارية، لِيُنظَر إليها على أنها عنصر موثوق وفعال في استراتيجية الحلف الهادفة إلى منع نشوب الحروب. وسيتم الحفاظ على هذه القوات عند أدنى مستوى لها وبما يكفل حفظ السلام وترسيخ الاستقرار.

64. يرى الحلفاء المعنيون أن قدرة الحلف على حل أي أزمة بالوسائل الدبلوماسية وبوسائل أخرى، أو في حال كان ذلك ضرورياً، باللجوء إلى دفاع تقليدي ناجح، قد تحسنت على نحو ملحوظ. ويأتي ذلك مع وجود تغييرات جذرية في الحالة الأمنية تتضمن خفضاً لأعداد القوات التقليدية في أوروبا وتزايد الوقت المطلوب لإجراء ردة فعل على حدث ما. فالظروف التي قد يتم التفكير فيها باللجوء إلى الأسلحة النووية قد أصبحت بحكم البعيدة. ولهذا بدأ الحلفاء منذ عام 1991 بسلسلة خطوات تعكس بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة. وتشمل هذه الخطوات خفضاً ملحوظاً في أنواع وأعداد قوات حلف الناتو ضمن استراتيجيات الحلف الفرعية، التي تتضمن إزالة كل سلاح المدفعية النووية والصواريخ النووية القصيرة المدى المنطلقة من الأرض؛ والتخفيف من شدة معايير جاهزية القوات النووية؛ وإنهاء خطط طوارئ الحرب النووية. ولم تعد قوات حلف الناتو النووية تستهدف أي دولة أخرى. ومع هذا، سيبقي الحلف على أعداد كافية من القوات ضمن استراتيجيات الحلف الفرعية، يكون مقرها في أوروبا، وتعمل كصلة وصل مع القوات النووية الاستراتيجية للحلف، معززة بذلك صلتها مع دول عبر الأطلسي. وستكون هذه القوات في أدنى مستوى لها وبما يتناسب مع بيئة الأمن السائدة، وستضم طائرات بقدرات مزدوجة وعدداً محدوداً من الصواريخ البريطانية من طراز "ترايدنت" Trident. ومع ذلك، لن يتم نصب الأسلحة النووية ضمن

الاستراتيجيات المذكورة في الظروف الطبيعية على السفن الحربية والغواصات الهجومية.

الجزء الخامس — الخاتمة

65. في الوقت الذي يدخل فيه حلف الناتو عقده السادس، يتوجب عليه أن يبقى جاهزاً لمواجهة تحديات وفرص القرن الجديد. ويعيد المفهوم الاستراتيجي تأكيد الهدف الدائم من تأسيس الحلف ويعرض مهماته الأمنية الأساسية. ويمكن هذا المفهوم الناتو المتحول من المساهمة في بيئة الأمن المستجدة، من خلال دعم الأمن والاستقرار بالقوة التي يستمدّها من التزامه بالديمقراطية والحل السلمي للنزاعات. وسيتحكم المفهوم الاستراتيجي بأمن الحلف وسياسته الدفاعية، وبمفاهيم عملياته، وبوضعية قواته التقليدية والنوية وبترتيبات دفاعه الجماعية، وسيبقيها تحت المراجعة الدائمة في ضوء ما يستجد من تطورات في بيئة الأمن المتطورة. ففي عالم مجهول، تظل هناك حاجة إلى قدرات دفاع فاعلة؛ لكن الحلف ومن خلال إعادة تأكيده هذا الالتزام، سيستمر بالاستفادة أيضاً من كل فرصة تساعد على بناء قارة موحدة وغير مقسمة، عبر تشجيع وتبني رؤية مؤداها أن تكون أوروبا حرة وموحدة.